

ما الواجب واللام كالمتدبر وهي لغة المطرف
موجبة أو كروية أو غيرهما وأظهره في جماعته
أي فعله في جماعته الذي في هذه التعريفين متبني لأنه لا يشتمل التوافق
والغائب نحو قال ما طلب طلبا غير جائز لمنه المحل ويكون
قوله بعد من موكدها بما للمنة الموقوفة ولا يخفى أن عدم
التفرقة بين السنة وغيرها إنما هو طريق المراد فيمنع لا الفاء
المفرقة بينهما فهذه التعريفان غاية على من يخبر بين السنة
وغيرها من الرغبة والنافلة وداوم عليه قال في إيفهم
منه المداومة عليه انتهى وأخرج بقوله وداوم عليه ما فعله
في جماعته لم يداوم عليه كالترادف فإنه لا يسمى سنة
بدل من السنة الأولى أن يقال بدلين في السن لا عار منه
وإنما البدلية من مجموع الحار والجرور لأن الجور فقط
ولا يخفى أنه يدل بعض من كل باعتبار واحد لا بد لكل
باعتبار الجميع والأوجب حذف الضمير من البدل
لأن بدل الكل لا يثبت في الضمير بخلاف بدل البعض والـ
مشتمال ما كثر ثوابه وهذا غير مانع لأنه يشتمل الرغبة
والصدق وبارت العودة إلا أن يجاب بأن المراد ما كثر
ثوابه على غيره مما ذكر الذي هو التوافق والرد غائب
كالوتر هو كد ما بعده والميدان يليان الوتر في الألف
كدية وليس أحدهما الكد من الآخر والكسوف يلي العبدان
في الألفية وأما الكسوف فيصحب على المعتمد فالمناسبت
استقاطعه والمراد صلاة الكسوف وصلاة الكسوف
والاستسقاء يلي الكسوف فتدبر المقام الزيادة أي
الزيادة على ما تقدم ثبوته لأن الزيادة على ما فرضه المبدأ
هذه المقصود ولم يجده أي بعد ادبهم يتقصده على
عدد

أوله

عقل الكائن استعمله أن
تم سبقه مما دخله الكائن
وغيره من استعمله
لذاتة صفة صفة على
القوله يستعمله كذا
الظلال على قوله ما يستعمل
ويبين من السنة الموكدة
المرة وأنه يمكن من عاه

عدد معين بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه موقوفة
الكتاب وما كان هذا يصدق بالمدائمة وأبست مرادة
قال ولم يداوم عليه فإن قلت أنه يلزم من تعدي التخييد تعدي
المدائمة لأنه دأومه يستلزم تحدد جده ونفي اللانم
يستلزم نفي المزوم فلا حاجة لقوله ولم يداوم عليه بعد
قوله ولم يجده قلت لأننا ذلك لأنه جازم تحديده أنه
أذا دل عليه أو نقص لا تقرب له أصلا ولا يجر من دأومه
على تعدي تعين ذلك وهذا الحد غير جامع للذات والذات عرفها
بضمهم بقوله وأصلها حاصلا ما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم ومن غيره ولم يجده سوى الذي لم يداوم عليه أو لم
صم عليه كإبراهيم فبما الظاهر ويجده ونفي العسر
كان يداوم إلا وبعد الظاهر وينبغي العصبية فتقدم
التخصيص الذي فيه نظر لأنه التخصيص هو الحق التام على الأبرار
كما يفيد المصالح ويصوب الرغبة لغة إذ هي لغة ما يقع
بمنه على فعل الخير الأولى حذف هذه العتيد قال في الفرائد
موجبه والرغبة الأبرار المرغوب فيه والعطا الكثير انتهى
وجده خرج الزروع قبل الظاهر وبعده مثلا فإن المشايخ
تأخر فيه ولم يجده كصلاة العجر الكاف استنصفا ويحتمل
لأنه ليس عندنا إلا الرغبة واحدة فإذا قيل قولهم ورغبتا
بجها مراد منه الجنس المتحقق في فرد والظاهر الثبات
أي التوفي مركزها ونواظرها ورغبتا بها راجع للمجمل
غير ظاهر أو هي بصحة ما تلوه منه الجملة فالمناسب أن
يكون الضمير عايد على ما ذكر من الواجب والمن لا يعني الواجب
بجيب المتقدم المضاف كما بعده ولا يعني السنة المبينة بقوله
من موكدها كالتعدي واجب وسنة غير ما تقدم كانت تلك
عدد

أوله
أصلها حاصلا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
من موكدها كالتعدي واجب وسنة غير ما تقدم كانت تلك

عدد